

أزمة التهجير

محاولة إعادة إحياء مخطط جماعة الإخوان الإرهابية بتوطين الفلسطينيين من سكان القطاع في سيناء. _ هذا المخطط الذي يعيد للأذهان محاولات الإخوان أثناء حكمهم لمصر بتوطين الفلسطينيين في سيناء، وهو ما جاء على لسان الرئيس الفلسطيني "محمود عباس أبو مازن" في مايو 2018، الذي كشف عن إجهاضه لمخطط للرئيس الإخواني الأسبق "محمد مرسى"، المنتمي للإخوان، بتوطين جزء من الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء في إطار مشروع "دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة".

صفة لإهداء أراضي سيناء المصرية لتهجير الفلسطينيين

_ وقال عباس في كلمة أمام المجلس الوطني الفلسطيني، مايو 2018، إنه تلقى عرضاً من مرسى أثناء فترة رئاسته التي استمرت لعام تقريباً، بالحصول على قطعة أرض من سيناء ليعيش عليها الفلسطينيون، وتابع: "في أيام مرسى عرض علينا إعطاءنا قطعة من سيناء لشعبنا لكي يعيش هناك في مشروع اسمه "إيجور آيلاند". واعتبر عباس أن هذا المشروع "تصفية للقضية الفلسطينية، وأنا قلت هذا الكلام بصراحة لمرسى"، بينما أكد على أن حركة حماس أبدت موافقتها على مشروع "الدولة ذات الحدود المؤقتة" ككل. _ وهو ما يتماشى مع ما تم نشره في أواخر 2013 حيث أشارت في تقرير إلى أن عرضاً أمريكياً لحمله وزير الخارجية جون كيري خلال زيارته لمصر قبل عزل مرسى ببضعة أشهر، يقضي بموافقة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، على إلغاء الديون الخارجية على مصر، مقابل السماح بتوطين فلسطيني الشتات بسيناء، وأضافت المجلة أن هذه الفكرة لاقت قبولا كبيراً لدى أعضاء من حركة حماس، خصوصاً أنه سيتم دعمهم بالكامل مادياً من قبل هذه الدولة، ولاقت قبولا من جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تحكم في مصر، وهو ما دفع بوفد حماس للقاء أعضاء بجماعة الإخوان سرا لإقناعهم بالأمر. _ ودعم تقرير المجلة ما نشر وقت الأزمة من أن إسرائيل بدأت في تدوين جملة قطاع غزة وسيناء في خانة المولد في تصريحات عبور الفلسطينيين، ما يعني بداية تنفيذ السيناريو.

سبب إفساد مخطط تهجير الفلسطينيين إلى سيناء في 2013

ولأن الرأي العام المصري كان منقلباً على حركة حماس، وينظر لتحركاتها في مصر برؤية شديدة، دفع الطرفين إلى الإسراع بنفي فكرة التوطين وإرجائها لوضع خطة إعلامية تمهد للتنفيذ. _ وقد تكون تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" تمهيداً لمثل هذا السيناريو، فقد دعا نتنياهو، في كلمة له السبت 7 أكتوبر 2023، الفلسطينيين في غزة إلى الخروج من القطاع، تمهيداً لضربات عسكرية ضد حركة حماس في قطاع غزة؛ مما يعني إمكانية وجود نزوح فلسطيني نحو سيناء؛ مما قد يتيح الفرصة لإعادة إحياء المخطط الإخواني لتوطين الفلسطينيين في سيناء.

انكشاف المخطط الإسرائيلي بشأن تهجير الفلسطينيين إلى أرض سيناء

_ وتتكشف خيوط المؤامرة آنذاك عبر دعوة حسن نصر الله زعيم حزب الله الشيعي الذي من المفترض أنه ألد أعداء الكيان الصهيوني حينما نادي بمنح الفلسطينيين مبعراً دائماً دون رقابة عبر الأراضي المصرية وهو ما يكرس لعملية دخول غير محدودة، ولا مسيطر عليها من داخل غزة بعد أن تمارس إسرائيل من خلال عمليات قذف واسعة النطاق بخلاف الظروف المعيشية بالغة الصعوبة والتي نشأت بعد انقلاب حماس جميعها تدفع الي الفرار الجماعي الي سيناء.

خطة تهجير الفلسطينيين إلى أرض سيناء منذ 1971

_ إذن المشروع الإسرائيلي الخاص بفكرة الوطن البديل لم يمت منذ ستين عاماً، ما حدث فقط أنه كان دائماً يظل حبيس الأدراج منتهزاً الفرصة المناسبة للخروج إلى السطح وكانت أولى تلك الفرص في عام 71، في أثناء احتلال سيناء ونجح بشكل جزئي في توطين عدد من الفلسطينيين بمخيم كندا، ولولا التدخل السوفيتي وقتها لاكمل المشروع وتجمد حتى تلاقت المصالح بين إسرائيل وحماس وحزب الله وجماعة الإخوان، وبدعم وتمويل أمريكي ورأس الدولة آنذاك لا يمانع ذلك، مادامت رأت الجماعة أن إلغاء الديون الخارجية أهم كثيراً من منطقة صحراوية جدياً تدعي شبه جزيرة سيناء، وقال مكتب الإرشاد أن فكرة الغاء الديون سيكون لها تأثير شعبي إيجابي على الرأي العام تجعله يتقبل التخلي عن جزء من الصحراء.

الإجراءات التي اتخذتها مصر تجاه التهديدات الغربية بشأن تهجير الفلسطينيين إلى أرض سيناء

_ ومنذ أدركت الدولة المصرية مثل هذه المخططات التي تهدف إلى اقتطاع الأراضي المصرية، وتصفية القضية الفلسطينية على حساب سيناء؛ لذا قامت الدولة المصرية منذ 2014 بتطهير أراضيها الغالية من التنظيمات الإرهابية، وغلق جميع الأنفاق التي كانت تربط بين قطاع غزة بسيناء، والتي إذا كانت موجودة الآن؛ لشهدت عبور المسلحين من فلسطين إلى قلب أراضي الدولة المصرية، ولكانت مصر في ظل الإرهاب الذي لا يتوقف. _ ولم تقف الدولة المصرية عند هذا الحد، بل مدت شرايين التنمية لأراضي سيناء الطاهرة، وقامت الدولة بإعادة إعمار كافة ربوع سيناء لمدة تجاوزت الـ 9 سنوات، منذ تولي السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، حكم البلاد، وتم ربط أراضي سيناء بباقي الأراضي المصرية، من خلال تنفيذ شبكة طرق ومحاور رئيسية تقدر بحوالي 3067 كم، كما نفذت الدولة تنمية اقتصادية شاملة بكافة المجالات، وقامت بإنشاء بنية تحتية ورفع الخدمات الأساسية لأهلينا في سيناء، بتكلفة تجاوزت الـ 700 مليار جنيه. _ ولا يُنقص دفاع المصريين عن أراضيهم، من موقف الدولة والشعب المصري الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه، وإلا ينجح المحتل الإسرائيلي من إخراجهم من أراضيهم.

الأخطار التي يجب على مصر أن تواجهها بشأن الأراضي المصرية

1- أن هذا النزوح سيكون بعد تدمير مساكن وأماكن إيواء، وبالتالي سيكون نوعاً من الاستيطان داخل الحدود المصرية، ربما يمتد إلى مناطق مختلفة داخل سيناء، وهو ما يحمل معه العديد من المشاكل؛ فتعمير غزة بعد تلك الضربات إذا ما تم التدخل البري الإسرائيلي سيستغرق وقتاً طويلاً، ومن ثم سيتعين على مصر أن توفر لهذه المجموعات أماكن للإقامة والإعاشة، وهو عبء كبير لا تستطيع مصر تحمله في هذا الوقت. 2- أنه لا يستبعد أن يكون هناك عدد كبير من المقاتلين الذين يهربون من المواجهة إذا ما كانت الضربات الإسرائيلية قوية وكثيرة، مع هذه الجموع والآلاف التي تهرب إلى سيناء، وبالتالي إمكانية عودتهم مرة أخرى للقيام بعمليات عسكرية أو التمركز داخل سيناء، وهو ما يحمل معه الكثير من المخاطر الأمنية ليس فيما يتعلق بعملياتهم التي يمكن أن تستهدف الوجود الإسرائيلي على امتداد الحدود المصرية، ولكن على الأمن المصري في تلك المنطقة التي تحمل الكثير من المخاطر منذ فترة طويلة. 3- أن مفوضية اللاجئين لم تتعامل مع هؤلاء اللاجئين كما

تعاملت مثلاً مع اللاجئين السودانيين؛ فالضغوط الدولية سوف ترجى التعامل معهم، وهو ما سيزيد من حدة المشكلة على مصر وأجهزتها الأمنية وكل القطاعات في سيناء. 4- أن المناطق التي تجاور الحدود مع غزة هي المناطق التي تم إخلاء أجزاء منها لضمان فرض السيطرة والهيمنة عليها، وبالتالي لجوء هذه الجموع إلى التركز فيها يضرب الخطة الأمنية الاستراتيجية المصرية التي كانت تركز على إخلاء تلك المناطق لضمان استقرار الأمن وعدم تركز عناصر أمنية، وبالتالي يسهل بعد ذلك اختباء عناصر إرهابية بين تلك الآلاف التي يمكن أن تجتاح الحدود. 5- أن هروب الآلاف التي تأتي إلى داخل مصر يذكرنا بالمشروعات التي كانت مطروحة قبل ذلك بتوطين الفلسطينيين في منطقة تمتد من العريش بعرض 24 كم حتى الجنوب، وبالتالي تصبح المنطقة بديلاً للفلسطينيين داخل غزة والضفة، ويوطن فيها الفلسطينيون اللاجئون كبديل. هذه المشروعات التي كانت مطروحة منذ 2008 يمكن أن يكون التحرك الجديد يقترب من تلك المفاهيم ويعيد طرحها. 6- خروج الفلسطينيين بعيد طرح الأمن الإقليمي الذي طرح قبل ذلك، وأن تتولى مصر مسؤولية الأمن في قطاع غزة ومسؤولية التعامل مع الفلسطينيين وتخفيف العبء عن إسرائيل في ذلك المجال. 7- إذا كانت فعلاً إسرائيل جادة وتنجح في تصفية القدرات العسكرية لحماس، فأين تذهب الأسلحة التي هناك، ويعيد ذلك طرح أفكار طرحتها إسرائيل مسبقاً بتجميع تلك الأسلحة وتخزينها في مناطق تكون تحت مسؤولية عاتق دول عربية بما يعني تولي مصر مسؤولية ذلك. عند خروج هذه الآلاف يعني ذلك أن مصر ستتحمل عبئاً كان من المفترض أن يتحمله المحتل وهو إسرائيل، وربما تتعرض مصر لضغوط من الولايات المتحدة في هذا الأمر، وهو ما ينبغي عليها الاستعداد له.

الاقتراحات التي يجب وضعها في الحسبان

يُقترح على الدولة المصرية الاستمرار في رفض مخطط التهجير القسري وتصفية القضية الفلسطينية. واستمرار العمل مع قطر كشريك فعال؛ لاستعادة مسارات التهدة والعودة للهدنة الإنسانية والتأسيس لوقف كامل لإطلاق النار - استمرار الضغط في مواجهة مخططات التهجير عبر العمل على استمرار تدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب الفلسطيني، إلى جانب العمل الدبلوماسي لوقف هذه الحرب - استغلال التوترات الأمريكية - الإسرائيلية، واستغلال اقتراب السباق الانتخابي الأمريكي؛ لممارسة الضغط الدبلوماسي على إدارة بايدن بمساعدة الدول العربية؛ لاستئناف هدنة إنسانية طويلة مع التأسيس لوقف كامل لإطلاق النار، والدفع نحو عملية سياسية تقضي بإقامة دولة فلسطينية - عدم الاقتصاد على التعامل مع الولايات المتحدة كشريك أساسي في وضع تصور لمستقبل غزة بعد الحرب؛ بل توسيع دائرة المباحثات مع القوى الكبرى التي تريد الانخراط بشكل أكبر في العملية السياسية في فلسطين مثل الصين وروسيا، بالإضافة إلى تشكيل جبهات دولية ضاغطة على الولايات المتحدة وإسرائيل من جميع المتعاطفين مع القضية الفلسطينية حول العالم مثل الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية - كما تمت الإشارة؛ للشروع في عملية للسلام في فلسطين يقتضي الأمر بالإطاحة ببننتياهو وحكومته- الذي يعاني من رفض داخلي كبير-، وهو ما ألمح إليه الرئيس الأمريكي بايدن؛ لذا قد يكون الضغط عليه في هذا الاتجاه أمر شديد الأهمية - استمرار الدولة في دورها الدبلوماسي للحشد لصالح مسار وقف الحرب وإقامة الدولة الفلسطينية.